مركز الدراسات المتوسطية والدولية

Center for Mediterranean and International Studies

تمويل ميزانية 2022، صندوق النقد الدولي والمشروع السياسي لرئيس الجمهورية؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

تقدير موقف

سبتمبر 2022

تفتتح السنة السياسية الجديدة 2022-2023 على وقع حالة من عدم الرضاء الشعبي جراء عجز الدولة على التحكم في الأسعار وتوفير الحد الأدنى من المواد الضرورية ناهيك على تحكّم اليأس لدى فئات واسعة من الشعب والذي تترجم بتضاعف عدد رحلات الهجرة الغير نظاميّة وركوب خطر الموت الذي لم يبق محصورا على الفئات الشبابية العاطلة عن العمل فقط وانما اتسع ليشمل كل الفئات العمرية والجنسين.

كما تفتتح السنة السياسية الجديدة على وقع تأكّد الازمة السياسية وتأكّد عزلة المشروع السياسي لرئيس الجمهورية في الدّاخل و الخارج فرغم نجاحه في شلّ مؤسسات الجمهورية الثانية وإلغاء دستورها ورغم تمرير دستور جديد أحادي النزعة يلبس رئيس الجمهورية جميع الصلاحيات التنفيذية و التشريعية و التحكّم في كل وظائف الدّولة بما فيها "الوظيفة" القضائية، فإن الغموض السياسي ما فتئ يتعاظم منعكسا سلبا على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و النفسي للبلاد التونسية من ذلك انسداد كل الأفق الجدية لتمويل ميزانية 2022 على غرار تعطّل التفاوض مع صندوق النّقد الدولي وارتهان جميع الإمكانيات التمويلية البديلة الى ابرام اتّفاق مع الصّندوق من ذلك ما كشفه "اكيهيكو تاناكا" رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جيكا" الاثنين 05 سبتمبر 2022 بان "أي مساعدة مالية لتونس تبقى خاضعة لإبرامها اتفاقية مع صندوق النقد الدولي".

في سياق متّصل، شكّلت صائفة 2022 محطّة خانقة للمشروع السياسي لرئيس الجمهورية.

ففي الوقت الذي اختارت فيه المعارضة الركون للراحة الصيفية والاعداد للسنة السياسية الجديدة تتسارع الاحداث لتبين مرة أخرى حالة التضاد بين انقاذ تونس من الانهيار المالي والمؤسساتي وبين تمرير الحلم السياسي لرئيس الجمهورية. يتضح ذلك من خلال تأكّد انسداد التفاوض مع صندوق النقد الدولي والتدحرج السريع للحالة التونسية من ازمة اقتصادية وسياسية خانقة الى بدايات ازمة اجتماعية مدمرة.

فعلى مستوى تأكّد انسداد التفاوض مع صندوق النقد الدولي فإنّ المعطيات تتظافر نحو ترحيل الاتفاق مع الصندوق على الاقل الى بداية السنة القادمة. هذا ما يتأكّد من خلال تصريحات الجهة المانحة و التي لم تعد تقبل بمجرّد وعود تطلقها هذه الحكومة او تلك وإنّما تحتاج هذه المرّة الى تقدّم ملموس من جهة السّلطة القائمة و المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية على الأقل في ما تعلق بالنقاط التالية: عرض المحروقات في السوق بقيمتها الحقيقية بما يعني الترفيع في ثمنها الى الضعف في اجل أقصاه موفى سنة 2022 و الاتفاق على تجميد أجور الوظيفة العمومية بل و حتى الحد من كتلتها المرتفعة و الشروع في برنامج إصلاحي لمنظومة الدعم بما يضمن توجيهه الى المحتاجين دون غيرهم بهدف إعفاء ميزانية الدولة من كلفة الدّعم العشوائي.

في نفس السياق يلاحظ اضطرار الحكومة للعودة للتفاوض مع الاتحاد العام التونسي للشغل الشريك الاجتماعي الرّافض لشروط صندوق النقد الدولي حيث وبعد ان حاولت حكومة الرئيس تجاوز المنظمة الشغيلة تجد

نفسها مجبرة على اقتلاع اتفاق صعب المنال معها. هذا ما يتضح من جولات التفاوض الدائرة بين الطرفين والتي لم تتوصل الى أي بوادر اتفاق رغم تبادل وجهات النظر والبرامج حسب ما أعلن عنه الوفد المفاوض عن الاتحاد يوم الخميس 8 سبتمبر 2022.

من جانب آخر بدأ يتضح ان عراقيل التفاوض مع صندوق النقد الدولي يمكن ان تأخذ بعدا دوليا عبر لجوء جهات مؤثّرة في قرار الصندوق لاعتماد الوصول الى اتفاق بينه وبين الدولة التونسية كورقة ضغط هامّة ضدّ المشروع السياسي للرئيس سعيّد، هذا ما تعالت به بعض النداءات في أواخر شهر أوت من عدد من نواب الكونغرس الأمريكي مطالبة الرئيس "بايدن" بالضغط من أجل الربط بين استعادة المسار الديمقراطي وابرام الاتفاق بين حكومة الرئيس سعيد والصندوق.

لا شكّ ان ترحيل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الى بدايات السنة القادمة سيؤثّر على مجريات السنة المالية الحالية التي بلغت اوج أزمتها بانعكاساتها الملموسة على الظروف المعيشية للمواطنين حيث أصبح واقعا ملموسا ندرة المواد الأساسية في السوق والارتفاع المشط للأسعار كما ان الذرائع التي يفسر بها الرئيس الازمة لم تعد تنطل على المواطن البسيط حيث أصبح يوجه أصابع الاتهام مباشرة لشخص الرئيس مشككا في قدرته على إدارة المرحلة. كما ان ظهور موجات للاحتجاج الليلي منددّة بارتفاع الأسعار ومطالبة بالحق في التشغيل قد تؤشّر الى خريف متحرك وشتاء ساخن تمهيدا لازمة اجتماعية بدأت تلوح أفقها في المدى القريب.

ان إصرار رئيس الجمهورية على استكمال تمرير مشروعه السياسي عبر اصدار قانون الانتخابات بشكل متفرد في شهر سبتمبر واجراء انتخابات المجلس النيابي الجديد في شهر ديسمبر سيكون بمثابة الضربة القاضية لقدرة الدولة على تعبئة ما تحتاجه من موارد مالية من اجل تجاوز الازمة الحالية المركبة وذلك على الاقل للاعتبارات التالية:

لا يمكن ان تتفادى الدولة احتمال الانهيار المالي دون ان تتوصل الى حلول جذرية لتعبئة احتياجاتها المالية. فما تتلقاه تونس من دعم وهبات من الاتحاد الأوروبي ومن الجزائر في إطار مقايضات جيوسياسية لن يساهم الا في تأجيل طفيف للانهيار المرتقب للمالية العمومية وفي الترفيع في كلفة الإصلاح لاحقا. أمّا ما تمارسه حكومة الرئيس من السياسات الميزانية القائمة على السياسة النقدية فلن يؤدّى الا الى ارتفاع نسبة التضخم الى مستوى الرقمين {راجع تقرير للبنك الدولي حول تونس نشر بتاريخ 7 سبتمبر 2022 بعنوان: Gérer la crise en temps d'incertitudes- Eté 2022} كما انّ السياسات العمومية المتعلقة باستعادة الأموال المنهوبة وبإرساء منوال تضامني عبر الشركات الاهلية تبيّن انّه لا يخرج على إطار المزايدات الشعبوية والإيهام بالحلول ومزيد تضليل الرأي العام.

بيّنت الأحداث بعد أكثر من مرور سنة كاملة على اتخاذ الإجراءات الاستثنائية وثلاثة سنوات من عهدة الرئيس سعيّد، ان إصراره على فرض برنامجه السياسي لن يؤدّي الاّ الى تفكيك مؤسّسات الدولة وتعميق أزمتها وتطويرها من ازمة سياسية واقتصادية الى ازمة اجتماعية ونفسية والتعجيل بانهيارها المالي. ذلك ان الانتقال الديمقراطي التونسي وان مرّ بأزمة سياسية حادّة منذ 2019 تؤذن بفشله الا انه يبقى متاحا امام مختلف الفاعلين من خارج المشروع السياسي للرئيس إنقاذه عبر البحث عن الحلول الجدية والتي لا يمكن ان تكون ناجعة الا اذا توفرت الإرادة الصادقة وتبلور بديلا وطنيا يقنع الداخل و الخارج يقوم على مزيد الاستثمار في الديمقراطية والبحث عن المشترك وتجديد

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

العقد الاجتماعي بما يضمن فرصا بالتساوي بين الجميع وتقديم البدائل و النخب القادرة على اخراج البلاد من ازمتها المركبة.

فهل ان النخبة السياسية التونسية المعارضة واعية بهذا التحدي ام انها مستمرة في إضاعة فرصة الاستثناء الديمقراطي الوحيد في المنطقة العربية؟

للأسف الى حد هذه اللحظة لا توجد مؤشّرات إيجابية.

تقدير موقف

سبتمبر 2022